Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 821-837
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.43

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Analysis of the reality of small entrepreneurial projects on the economic indicator in Iraq for the period 2004-2021*

Asit. Prof. Dr. Khaled Rokan Awad[(1)], Researcher: Sufyan Thayer Wadud[(2)]
University of Fallujah - College of Administration and Economics[(1)(2)]
(1) khalid_rokan@uofallujah.edu.iq (2) sefothaer@gmail.com

Key words:
Small entrepreneurial projects, economic indicator.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***04 Sept. 2023***
Accepted	***30 Sept. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Sufyan Thayer Wadud
University of Fallujah
College of Administration and Economics

Abstract:
The research aims to explain the analysis of the reality of small entrepreneurial projects on the economic index in Iraq for the period (2004-2021) in order to identify the most important obstacles that stand in the way of these projects and to know the role that small entrepreneurial projects can play in achieving economic development by knowing the relationship between... Research variables during the studied period, because small entrepreneurial projects represent the basic foundation of most economies as they contribute to addressing imbalances and thus achieving economic development, as entrepreneurial projects represent one of the most important umbrellas supporting the economies of various countries, especially Iraq, which is characterized by the spread of critical problems that hinder economic growth in various sectors

* The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 821-837
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.43

تحليل واقع المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)*

أ.م.د. خالد روكان عواد
جامعة الفلوجة – كلية الإدارة والاقتصاد
khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

الباحث: سفيان ثاير ودود
جامعة الفلوجة – كلية الإدارة والاقتصاد
sefothaer@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الى بيان تحليل واقع المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) من اجل الوقوف على اهم المعوقات التي تقف بوجه هذه المشروعات لمعرفة الدور الذي من الممكن ان تؤديه المشروعات الريادية الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال معرفة العلاقة بين متغيرات البحث خلال المدة المدروسة، لان المشروعات الريادية الصغيرة تمثل الركيزة الأساسية لمعظم الاقتصادات كونها تسهم في معالجة الاختلالات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، أذ تمثل المشروعات الريادية احد اهم المظلات الساندة لاقتصادات مختلف البلدان لاسيما العراق الذي يتسم بانتشار مشاكل مفصلية تعيق النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الريادية الصغيرة، المؤشر الاقتصادي.

المقدمة:

حظيت المشروعات الريادية الصغيرة اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين حول العالم، بعد تبين ان الدور الرئيسي الذي لعبته هذه المشروعات في دفع النشاط الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة او النامية الأخرى، اذ كان لهذه المشروعات دور كبير في توفير فرص العمل للعاطلين، بالإضافة الى مساهمتها في توفير السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع، وكان لدور هذه المشروعات الريادية وانتشارها اثر إيجابي في تحقيق نسب معقولة من التوازن الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية، اما في العراق ونتيجة للواقع الذي يعيشه واعتماده بشكل يكاد كلي على إيرادات القطاع النفطي، فانه من المهم التركيز وبشكل كبير على هذا النوع من المشروعات لما تمتاز من ان معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق مساهمة الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها عالي جداً، وكذلك مقارنة بحجم الايدي العاملة لدى إجمالي المشاريع مما يؤثر ايجاباً في زيادة الإيرادات سواء كانت للدولة ام الافراد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

نظراً لما تعانيه المشاريع الاقتصادية في العراق، من مشاكل عديدة: منها محدودية رأس المال، وزيادة المخاطر، وقلة الخدمات التي تقدمها الحكومة، وضعف الإدارة، ومن اجل ذلك نوصي بأن تأخذ صياغة مشكلة البحث طرحاً لمجموعة من الأسئلة وكالآتي:

- ماهي المحددات الأساسية لمؤشر المشاريع الريادية؟
- ما هو دور الدولة في تمويل ودعم حاضنات المشاريع الريادية؟
- ما هي درجة تأثير المشاريع الريادية على المؤشر الاقتصادي في العراق؟

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

هدف البحث:

للوصول الى مرحلة الريادة في الأداء ولاسيما في بيئة معقدة وشديدة التأثر بالمتغيرات التي تحكمها العلاقات والارتباطات الدولية والخارجية، اصبح الزاماً الاهتمام بصانعي القرار ومصادر الدعم المالي ومواطن القصور والخلل فيها، كونها تمثل البيئة الحاضنة لتلك المشاريع الريادية وخاصة ذات النمط الصغير فيها، من اجل معالجتها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق خلال مدة قيد الدراسة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة توازنيه ايجابية بين المشروعات الريادية الصغيرة والمؤشر الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة أي ان هذا النوع من المشروعات يساهم بشكل او بأخر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل مؤشرات المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: بيئة الاقتصاد العراقي.
2- الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة (2004-2021)

هيكلية البحث:

من اجل اثبات الفرضية وتحقيق الأهداف التي يسعى اليها فقد قسم البحث الى محورين أساسيين، تناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمشروعات الريادية الصغيرة والتنمية المستدامة، فيما جاء المحور الثاني موضحا صورة تحليلية لواقع المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.

بعض الدراسات السابقة:

1- دراسة (سلمان، كاظم خماط ، 2013)	
عنوان البحث	**المشاريع الصغيرة ودورها في النمو الاقتصادي**
هدف البحث	يهدف البحث إلى دراسة واقع المشاريع الصغيرة في العراق وتبني سياسات شاملة ومتكاملة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشروعات والعمل على زيادة الانتاج والإنتاجية فيها وتشغيل الايدي العاملة العاطلة مع الاخذ بالحسبان التغيرات الدولية في مجال العولمة والتنافسية والجودة التي يتميز بهما الاقتصاد الدولي المعاصر.
أهم الاستنتاجات	ظهرت نتائج البحث عدم استقرار الانتاجية في المشاريع الصغيرة على حد سواء ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الانتاج وعدد العاملين وعوامل عديدة داخلية وخارجية أدت الى ذلك نذكر منها الحصار الاقتصادي قبل عام 2003 الذي أدى إلى توقف العديد منها عن الإنتاج وبعد هذا التاريخ جرى تدمير بعضها الآخر بسبب الحرب العسكرية والاحتلال الأجنبي للعراق والمشاريع المتبقية عددها قليل جدا ولا يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتعاني من مشكلات داخلية عديدة منها غياب السياسة الاقتصادية وعدم قدرتها على المنافسة وتواجه مشكلات في التمويل والتكنولوجيا المتطورة نقص في الكفاءات الإدارية وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي.
أهم التوصيات	العمل على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الصغيرة قبل إنشائها للكشف المبكر

	عن مقومات النجاح وأسباب الفشل والتركيز على المشاريع التي لها فرص البقاء والنجاح وتجنب المشاريع التي تحقق خسائر وتسبب ضرراً للاقتصاد الوطني، كذلك التركيز على توفير البنى التحتية الأساسية وخاصة محطات توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الطرق والجسور وشبكات المياه وغيرها التي تقدم خدمات واطئة الكلفة للمشاريع الصغيرة التي تعد أحد المرتكزات الاساسية لها.
2- دراسة (حامد، صفوان محمد، 2015)	
عنوان البحث	**مدى نجاح المشاريع الصغيرة في الدول العربية الأردن أنموذجاً**
هدف البحث	التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة في الأردن، فيما يتصل بالصعوبات المالية، وكذلك فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية، وأيضاً فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية.
أهم الاستنتاجات	إن المشاريع التجارية حصلت على نسبة عالية بين المشاريع من حيث مشاريعها التي تلقت تدريباً في مجال عملها بنسبة حوالي (47.4%) من إجمالي المشاريع التجارية.
أهم التوصيات	إنشاء مراكز في جميع المدن لتدريب وتنمية الموارد البشرية العمالة بالمشروعات الصغيرة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها، وأيضاً تحفيز المشاريع الصغيرة بعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الأولية الخامة المستوردة لتصنيع.
3- دراسة (Awad & Et al , 2023)	
عنوان البحث	The role of small projects in achieving the economic dimension of sustainable development in Iraq For the period(2021-2004) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021)
هدف البحث	تتمثل اهداف البحث في الاتي: 1- التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة 2- تحليل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال استخدام نموذج ARDL.
أهم الاستنتاجات	تمثل المشروعات الصغيرة اداة تنموية فعالة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي، وتتسم بسهولة التأسيس لعدم حاجة تلك المشروعات الى تكنولوجيا متطورة، بالإضافة الى قدرتها على الانتاج في مختلف مجالات التنمية.

مجال الإفادة والإضافة للدراسة عن بعض الدراسات السابقة:

إن الدراسات أعلاه أنها لم تتناول الموضوع الذي يتصدى له البحث بشكل مباشر، ومن أجل تحقيق الفائدة العلمية لهذه الدراسة تم استعراض عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل غير مباشر، وقد اعتمدت تلك الدراسات على المنهجية العلمية، كما أنها أجريت في بيئات مختلفة بحيث تفاوتت من حيث عنوانها، مما ترتب على ذلك حصول تفاوت فيما بينها من حيث أهدافها وأدواتها ووسائلها ونتائجها، وتأسيساً على ما سبق استفاد الباحث عن طريق الاطلاع على تلك الدراسات التي أوضحت له الطريقة العلمية والمنهجية في ميدان رسالته الحالية، لذا تعد دراستنا الحالية امتداداً واستكمالاً للدراسات والبحوث السابقة لكنها اختلفت عن الدراسات السابقة إذ تناول هذا البحث تحليل واقع المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) زيادة على أنها تعد من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في مدة الدراسة موازنة بالدراسات الأخرى.

المحور الاول

المشروعات الريادية الصغيرة والمؤشر الاقتصادي والتنمية المستدامة: الإطار النظري والمفاهيمي والعلاقة بينهما

اولاً: الخلفية الفكرية للمشروعات الريادية الصغيرة:

نما الاهتمام بالمشروعات الصغيرة منذ القرن الماضي، عندما بدأت المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل الأبحاث حول هذا الموضوع في مؤسسات البحث العلمي المختلفة والجامعات المتخصصة في محاولة لصياغة نظرية اقتصادية متكاملة حول المشروعات الريادية الصغيرة يمكن رؤيته من خلال تطور الفكر الاقتصادي **(ابوغزالة، 2014: 19)**،أهمل رواد الفكر الكلاسيكي القديم دراسة حجم

المشـاريع القائمـة وركـزوا معظـم اهتمامـاتهم ومقترحـاتهم علـى قضـايا مـوازين السـوق، وقضـايا التخصـص، والقضـايا المتعلقـة بمشـاكل التجـارة الدوليـة، لـذا ظهـر الاهتمـام بالمشـاريع الريادية الصـغيرة، وانتشـرت هـذه المشـاريع علـى نطـاق واسـع واسـتخدمت فـي جميـع أنحـاء العـالم، ويمكـن تلخـيص أهـم هـذه الأسـباب التـي عملـت علـى زيـادة الاهتمـام بهـذا النـوع مـن المشروعات في النقاط التالية **(Thorsten,2003 : 3)**

1- التقسيم فـي الأسـواق النـاتج عـن ارتفـاع دخـل الفـرد، وتنـوع نمـط الاسـتهلاك الفـردي، حيـث سـاهم هـذا التقسـيم فـي ظهـور نمـط إنتـاج بكميـات صـغيرة بـدلاً مـن إنتـاج كميـات كبيـرة بخصائص موحدة، وهو ما يمكن أن تفعله المؤسسات الصغيرة.

2- أدت أزمة البطالة، التي عرفها العالم منذ70 عاما، إلى تفاقم هذه المشكلة، مما دفع العديد من القوى العاملة إلى خلق الاعتماد على الذات، وخاصة الشركات الصغيرة الحجم من خلال الشباب وحاملي الشهادات العليا.

3- نمو وتطور التقنيات الحديثة والقائمة على الوسائط، وبما أن الشركات الصغيرة تتمتع بمرونة كبيرة في الإنتاج من حيث الكم والنوع، فهي أكثر قدرة على تلبية المتطلبات المناسبة للمؤسسات الكبيرة.

4- أثبتت الدراسات الحديثة أن نظرية القدرات تخضع لقدر كبير من النقد، حيث يتسبب توسع الشركة وحجمها في تفاقم تكاليف الإدارة والإنتاج، في حين أن مرونة المشروعات الصغيرة وقدرتها على التحكم في تكاليف الإنتاج مثل تكلفة التحكم، تكلفة القدرات، تكلفة إعادة التوجيه، وتكلفة التغيير، وتكلفة الحجم جعلت المؤسسات الكبيرة تعتمد غالبًا على المؤسسات الصغيرة في إنتاج العديد من احتياجاتها من السلع والخدمات.

5- تحرير العديد من الاقتصادات مما قلل من حواجز دخول الشركات الصغيرة للأسواق وقلل من الحواجز التي تحول دون انتشار المشروعات الصغيرة وتوسيع أنشطتها، بالإضافة إلى تغيير دور الدولة الاقتصادي في أجزاء كبيرة من دول العالم وتشجيع الحكومات للقطاع الخاص وتقديم الإعانات المالية والإعفاءات الضريبية لهذه المشاريع التي كانت مخصصة في السابق للشركات الكبيرة.

ثانياً: مفهوم الريادية

هـو مفهـوم أساسـي يـربط بـين التخصصـات الأكاديميـة المختلفـة وخاصـة علـم الاقتصـاد وعلـم الاجتمـاع والتـاريخ، فالريـادة ليسـت مجـرد موضـوع عـادي متعـدد التخصصـات، بـل هـو موضـوع أساسـي يـربط بـين الأطـر المفاهيميـة للعلـوم الاقتصـادية المختلفـة، وعليـه يمكـن اعتبـاره لبنـة أساسـية لعلـم اقتصـادي متكامـل**(mark,2010:3)** يحتـل مفهـوم الريـادة حيـزاً فـي تفكيـر الإداريـين والاقتصـاديين، وقـد لاحـظ علمـاء الإدارة ضـرورة توجيـه البحـث العلمـي لدراسـة ظـاهرة الريـادة كأحـد التحـديات التـي صـاحبت ظهـور الثـورة الصـناعية، ومـا صـاحبها مـن تتـابع المـدارس الفكريـة فـي رصـده لإزالتـه والسـعي لتشخيصـه وتحليلـه والتنبـؤ بنتائجـه المتوقعـة والتفكيـر فـي آليـة التعامـل معهـا، وفقًـا لافتراضـات عقلانيـة كاملـة ومحـدودة ومـن منظـور مغلـق ومنفـتح حتـى نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة**(السـكارنه، 2006: 43)**، فـإن طبيعـة التحـولات المعرفيـة التـي شـهدها مجـال الأعمـال وبيئتـه بعـد خمسـينيات القـرن العشـرين والعقـود التـي مـرت بهـا بعـد ذلـك حتـى أوائـل الألفيـة الثالثـة، تملـي حتميـة اعتمـاد نهـج للتفكيـر فـي الاتجاهـات والتحـولات الفكريـة فـي مفهـوم الريـادة ونموذجهـا وخصائصـها وتأثيرهـا علـى الإبـداع والـتعلم ورغبـة منظمـات الأعمـال فـي التعامـل مـع التفـاؤل اللغـوي، لـذا يعتبـر مفهـوم الريـادة موضـوعا واسـعا للمناقشـة ويعرفـه البـاحثون بأشـكال مختلفـة، حيـث يـرى الـبعض أن

الريادة هي المخاطرة، والبعض الآخر يربط مفهوم الريادة بالابتكار، كما يرى اخرون أن الريادة مرتبطة بالبحث عن المغامرة والتشويق **(veerabhadrappa,2009:106)** ويشير العديد من الدارسين إلى أن الريادة هي عملية تروم إلى خلق الفرص من خلال تجاوز القيود الفورية واستثمار الموارد القيمة بأساليب إبداعية يصعب على المنافسين تقليدها، من خلال استثمار الوقت والمال في مشاريع وأفكار جديدة في بيئة تتسم بعدم اليقين **(Robert,2009:95)** في حين هناك من يرى ان الريادة هي خاصية لشخص معين لديه القدرة على المخاطرة جزئيًا أو كليًا وأن جذور هذا المفهوم مرتبطة بالتفسير النفسي للأفراد بغض النظر عن مواقفهم والأدوار التي يلعبونها ويتكون أساسًا من تفاعل العوامل البيئية والبيولوجية في نفس المدة وهذا التفاعل تعبيري مجموعة من المكونات التي تصطف في نمط معين لكي تكون منظمة ديناميكية تضمن التوافق مع البيئة المحيطة **(حسن، 2013 :26)** من ناحية أخرى، يعتقد **(J.Schempeter)** أن الريادة تتمثل بشكل أساسي في مجموعة من الأنشطة المبتكرة، وتتكون هذه الأنشطة من ممارسة الأعمال التجارية بطريقة لم يتم ذلك من قبل في مجال الأعمال، وبالتالي فإن رائد الأعمال هو الشخص من يبتكر مثل إنشاء أعمال جديدة يعرّف (Daft) الريادة بأنها عمل يتضمن عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد اللازمة له مع افتراض المخاطر والفوائد المرتبطة به **(Richar,2008:174)** وتأسيساً على كل ما سبق يمكن القول ان الريادة هو مصطلح ينطبق على كل من يؤسس مشروعاً جديداً او توفر قيمة مضافة للاقتصاد كونه يعتبر من مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول الى منتج او خدمة جديدة تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام.

ثالثاً: أهمية المشروعات الريادية الصغيرة

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصادات العالمية بحسب دورها المؤثر في الاقتصاد الوطني على سبيل المثال، منذ أواخر السبعينيات أصبحت المشاريع الصغيرة تحديا وصعوبة في تطوير المشاريع الصغيرة في العراق وتمثل (90٪) من المشاريع الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين (50-60٪) من مجموع القوى العاملة وتساهم المؤسسات الصغيرة بما بين (25-35٪) من الصادرات العالمية من المواد المصنعة واعتمدت اليابان في بناء نهضتها الصناعية بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة والتي شكلت (75-99٪) من المشروعات وتستوعب حوالي (70٪) من القوى العاملة **(الجوادي، 2009 :87)** كما تمثل الشركات الصغيرة (98 في المائة) من المؤسسات الصناعية في كوريا الجنوبية أيضاً وفي كل محاولة للدخول في صناعة جديدة اختارت الحكومة الكورية شركة لقيادة الجهود وتوفير الدعم اللازم بما في ذلك الأموال منخفضة التكلفة والإعفاءات الضريبية والمواقع الصناعية ما يميز جهود كوريا الجنوبية لتنويع هياكلها الصناعية عن تلك الخاصة بالدول الأخرى هو أن الحكومة وليس السوق هي التي قادت هذه الجهود أدت قيادة وتشجيع المكتب الرئاسي البيت الأزرق في كوريا الجنوبية إلى تحفيز المؤسسات التجارية وساعدت الصناعات الثقيلة والكيميائية على توسيع جذورها بشكل أسرع في البلاد **(تشوي، 2018: 57)** وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الشركات الصغيرة نسبة كبيرة من إجمالي عدد المؤسسات، حيث تشير التقارير السابقة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يقرب من 65-70% في جميع البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل. لقد شهدت الاقتصادات غير الرسمية والرسمية نموًا مستمرًا مع استمرار نمو الروابط بين الاقتصادات غير الرسمية والرسمية. نتيجة العولمة. **(منظمة العمل الدولية، 2002 :2)** ويتضح مما سبق أن المشروعات الصغيرة تمثل المحور الرئيسي لانطلاق الأنشطة المختلفة للزراعة والصناعية و القطاعات الاقتصادية التجارية

والخدمية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر في معظم دول العالم(**عبداللطيف،2018 :33**).

رابعاً: العقبات التي تواجه المشروعات الريادية الصغيرة:

هناك العديد من المجتمعات التي تعتمد كليا على دور الدولة لتوفير فرص العمل، وبالتالي يثبت ذلك السيطرة على القطاع العام وسيطرته في القطاع الخاص، ولا تزال هناك العديد من العقبات التي تعتبر عقبات موحدة أو معترف بها، تواجه المشروعات الريادية الصغيرة في جميع أنحاء العالم بشكل عام، لاسيما في البلدان النامية ، حيث تعاني العديد من المشروعات الصغيرة الكثير من العقبات التي يتعرضون لها من فترة الاعداد وتنتهي بجوانب الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالجوانب القانونية الهيكلية والادارية ما إلى ذلك هذه العقبات هي كما يلي (**عضيبات، 2021: 13**):

- **العقبات الاقتصادية :** تعتبر العقبات الإدارية والعقبات القانونية من أهم العقبات الاقتصادية وتعتبر مشكلة كبيرة في البلدان النامية ، لا سيما من حيث اللوائح والتعليمات التي توفر اهتمامًا كبيرًا في تنظيم أعمال المنظمات الصغيرة، أي انخفاض مستوى الأداء الذي يمارسه الأفراد والمسؤولون عن إدارة هذه المشروعات، بالإضافة إلى ذلك ، قد تكون المشاكل الإدارية أكثر صعوبة من المشكلات الأخرى القائمة على مستويات الأداء الإداري المختلفة القائمة على إدارة المشروع في الوقت الذي يلاحظ فيه أن مفاهيم الإدارة وأساليب التسويق وأساليب الإنتاج الحديثة، والمعايير اللازمة في الأسواق تتطلب تطويرًا وتحسينًا سريعاً، ثم الاستثمار في أساليب الإدارة وأساليب التنظيم الحديثة والمرونة اللازمة في عالم يتغير بسرعة حيث يجب أن يكون الرهان على النجاح المؤسسي طويل الأجل، من بين العقبات الاقتصادية التضخم من حيث تأثيره على ارتفاع أسعار المواد الخام وتكلفة العمل، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ، وهنا تواجه هذه المنظمات مشكلة أساسية وتعرضها للمنافسة من المشروعات الكبيرة، مما يمنعها ويحد من قدرتها على الأسعار لتجنب تأثير الأجور المرتفعة وأسعار المواد الخام.
- **العقبات القانونية والتشريعية:** يتم تمثيلها في غياب القوانين وغياب التشريعات والمنظمات التي تستند إلى الدعم والحماية للمشروعات الصغيرة الحجم على وجه الخصوص، وهي تشكل قوانين تحكم عمل هذه المشاريع مثل التشريعات الضريبية والقوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وغياب الضمان الاجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية.
- **عقبات التسويق:** يعد توافر رأس المال أحد أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي ، سواء كان صغيراً أو متوسطاً أم كبيراً ، والذي يجب أن يمر عبر ثلاث مراحل من تمويل المشاريع بدءًا من مرحلة التأسيس ثم مرحلة التشغيل وتنتهي بمرحلة التجديد والنمو والاستبدال والتوسع ، وفي هذه المراحل الثلاث قد يكون هناك فرق في مصادر التمويل والمتطلبات التوضيحية لان التمويل للمشروعات الصغيرة لا يكفي ، فلا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه المنظمات ، وخاصة التمويل المصرفي من بين المشكلات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة في الحصول على تمويل من البنوك، نجد أن هناك أسعار فائدة عالية على القروض، وفترة الدفع القصيرة، بالإضافة إلى التمويل المحدود الذي يتعلق بالحجم والشروط والأولويات من بين أبرز هذه الصعوبات،(الفشل في توفير احتياجات التمويل اللازمة، عدم الترابط

مع المنظمات الصناعية الكبيرة، انخفاض القدرة التنافسية، وغياب الدراسات الاقتصادية والدراسات الفنية، نقص المعلومات حول حجم وطبيعة السلعة وأسعار السلع المماثلة، غياب الهيئات الاشرافية، والهيئات الرقابية، ومركزية صنع القرار، ضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات الوطنية) وبسبب هذه الصعوبات تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع بسبب الاهتمام بأموال المودعين، مما أجبر العديد من البلدان على إنشاء مؤسسات مصرفية خاصة، توفير التمويل اللازم بشروط مناسبة لحجم هذه المشاريع، كما إن استخدام القروض، التي تعد المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم ، ومصدر هذه القروض هي عادة مصارف تجارية، وبالتالي لها دور مهم للغاية في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات وان الهدف الأساسي لهذه المصارف هو زيادة أرباحها، وإجبارها على البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها ، والحفاظ على الاحتياطيات والسيولة المناسبة وعادة ما يتم الجمع بين هذه الأهداف من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى ، وليس تعثراً، مما يعني أن المصارف تبحث عن الاستثمار بجودة عالية وبمعدل عائد مرتفع بالنسبة للعقبات التسويقية ، ليس هناك شك في أن التطور الكبير الذي شهدته الأسواق التي يفرضها المستهلك على السوق ويغير رغباته وسلوكه ويحدد طبيعة المنتجات التي يتم طرحها في السوق بواسطة تلك المشاريع وقد جعل هذا أساليب التسويق التقليدية غير قادرة على الاستمرار في الحصول على حصة سوقية محددة تخضع هذه المشاريع للمنافسة الكبيرة من قبل المشاريع الكبيرة، ويمكن القول ان المشروعات الصغيرة تعاني في البلدان النامية من مشكلة (التسويق)، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير، ويرجع ذلك أساساً إلى المنافسة التي تواجهها هذه المنظمات، سواء من جانب المنظمات الكبيرة في القطاع العام والقطاع الخاص، أو عن طريق دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها ، مما ينتج عنه حجم صغير لسوق المنظمات الصغيرة والمتوسط ، ويرجع ذلك إلى المعابر التسويقية الضيقة التي يتم من خلالها تصريف المنتجات ، وقد يؤدي ذلك إلى تعرض هذه المنظمات لإمكانيات التوقف المؤقت أو النهائي، وهذا يرجع إلى عدم وجود دراسات للأسواق الأجنبية، واعتماد البلاد لسياسة الإغراق السلعي وعدم تنشيط القانون وعدم تنشيط حماية المنتج المحلي وكذلك العوائق التكنولوجية واحدة من أبرز الخصائص للمشروعات الصغيرة في معظم البلدان النامية هي طريقتها التكنولوجية التقليدية، والوقوف أمام هذه المنظمات، ومنعها من الدخول إلى الأسواق الكبيرة، مما يعرضها للمنافسة الشديدة وتمنعها من دخول أسواق جديدة.

- **العقبات الادارية:** على الرغم من ان المشاريع تعد المستقطب الاساس لرواد الأعمال وفرصة لا ظهار كفاءة صاحب المشروع، الا ان هؤلاء العاملين في هذه المشاريع يتسمون بضعف الكفاءة الادارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب هذه المشاريع، وبسبب المركزية في اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير غير المحترف، اضافة الى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب الكوادر **(كنجو، 2007: 10)**.

خامساً: عوامل نجاح المشروعات الريادية الصغيرة:

يرتبط نجاح المشروعات الصغيرة بعدة عوامل، يمكن تمثيل أهمها من خلال الاتي: **(البرنوطي، 2005: 97)**

1- تخصيص أموال كافية للاستثمار.

2- إجراء عملية تخطيط شاملة لجميع جوانب المشروع، بما في ذلك إجراء دراسة جدوى توضح قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.
3- ارتفاع الطلب على المشروعات الصغيرة مع صعوبة الوصول إلى المشروعات الكبيرة.
4- إجراء أبحاث سوق مكثفة لمعرفة أنواع الأسواق المستهدفة وحاجتها من السلع والخدمات.
5- توافر المؤهلات والخبرات العلمية والإدارية لدى أصحاب المشروع بغرض استثمارها في ضمان نجاح واستمرارية المشروع.
6- الحساسية للتغيير والقدرة على التكيف: لا يتعين على مديري المشاريع فقط مراقبة التغييرات التي تحدث، ولكن أيضًا القدرة على التكيف، لذلك فهم بحاجة إلى قدرات عقلية لتشخيص وتحليل المؤشرات التي تحدث في بيئتهم وإدراك تأثيرها المحتمل وكيفية التكيف معها.
7- الإدارة التكيفية مع التطوير: يعتمد نجاح المشروع على وجود قدرات استيعابية وفهم جديد للتطور المرتبط بالجوانب ذات الأهمية القصوى، حيث يرتبط نجاح العمل بقدرة إدارته على الاختيار العمالة المؤهلة وتوظيفها والحصول على أفضل إمكانياتها وقدراتها **(مزاهرة،2006: 108)**.
8- قدرة المنظمة على تقديم أشياء مميزة: يتقدم المشروع ويجلب شيئاً جديداً إلى السوق، حتى لو بدا هذا السوق مزدحماً بالمنافسين له من خلال المنتج أو التكنولوجيا الجديدة أو الاستخدام الخاص والفريد للتوزيع المعروف.

سادساً: مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من أحدث المفاهيم، وقد اكتسب مكانة مرموقة في العالم، وهو مطلب أساس، وتحقيقه هدف إستراتيجي شامل، يشمل ثلاثة أبعاد أساسية للاقتصاد والمجتمع والبيئة**(الهيتي، 2009: 77)**، وقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة أول مرة أن تدمير البيئة لم يعد يقتصر على الدول الصناعية، بل يمتد أيضًا إلى الدول النامية، ولاسيما عندما يصاحب الفقر نمو سكاني، يدل هذا الموقف على تناقض صارخ مع التصور السائد للبيئة بأن النمو الاقتصادي يهدد جودة البيئة**(احمد، 2007: 295)** لذا تشير التنمية المستدامة الى التنمية التي تحتضن احتياجات الحاضر من دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، ويركز هذا المفهوم على فكرتين مركزيتين، يجب أن تعطي الفكرة الأساسية أولوية عالية للفئات الاجتماعية، على وجه الخصوص احتياجات الفئات الأشد فقراً، ومراعاة القدرة البيئية المحدودة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبشرية، على وفق أنماط الاستهلاك والإنتاج والتقنيات المتاحة**(البستاني،2009: 29)** بعد قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا في عام 2002، أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر بروزا، مع الأخذ بالتنمية المستدامة كشعار ذي مغزى من أجل تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي ملموس في مختلف البلدان والمناطق في العالم**(الثلاب وآخرون،2018: 496)** وتنبع أهمية التنمية المستدامة من مبدأ تركيز الناس على تلبية احتياجات الحاضر من دون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة ومشاعرها، أو على حساب قدرتهم على توفير حياة كريمة، كما تنعكس أهمية التنمية المستدامة في الأهداف والمزايا طويلة المدى، التي تعكس الحاضر والمستقبل، وتحافظ على التوازن والتنسيق كماً ونوعاً**(عزيز، 2017: 142)** كما تتطلب

التنمية المستدامة من المجتمعات تلبية الاحتياجات البشرية عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية وضمان تكافؤ الفرص للجميع، ومع ذلك لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يتم التوفيق بين النمو السكاني والإمكانات الإنتاجية بطريقة تخدم وتحمي مصالح البيئة، **(عباس،2009 : 76)** لذا واستناداً إلى ما سبق يمكن القول إنه من الصعب العثور على مفهوم مناسب للتنمية المستدامة، لأن التنمية المستدامة كانت تفيض بشكل خطير في المفاهيم والمعاني، ولم تعد المشكلة في عدم وجود مفهوم، ولكن مفاهيمها تضاعفت وتغيرت والمفهوم الذي يتضمن شروط التنمية وعناصرها، حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل (ريو دي جانيرو) في عام 1992 مصطلح التنمية المستدامة بأنه الحق في التنمية الذي يجب تحقيقه بحيث يجب أن تكون بيئة التنمية في التوازن المتساوي للأجيال الحالية والمقبلة المؤتمر من المسلم به أيضا أنه لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، وأنه لا يمكن النظر في الرفاهية بمعزل عن غيرها**(محمد، 2018: 191)**عرّفها روبرت سولو (RobertSolow) في عام 1991 على أنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية المستقبلية وتركها على الوضع الحالي الذي ورثته الأجيال عن طبيعة المدخرات وحجمها ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية **(الجوارين، 2016: 3)** في حين عرفت اليونسكو في عام (2011) التنمية المستدامة على أنها تشير إلى رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الازدهار البشري والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل الفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة **(الساكني، 2018: 563)** في تعريف موسوعة المعلومات وويكيبيديا (2015) نجد أن التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأراضي والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، ويواجه العالم خطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه من دون التخلي عن احتياجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية **(أبوالنصر**، 2017: **82)** وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها نظام تنمية غير محدود يعمل تحقيق أكبر الفوائد للبشر، واستخدام أكثر كفاءة للموارد بطريقة متوازنة مع البيئة المطلوبة لجميع الناس.

المحور الثاني

تحليل واقع المشروعات الريادية الصغيرة على المؤشر الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

مفهوم المؤشر: يمثل أداة تقييم فعالة يبنى عليه اتخاذ القرار الذي يساعد في امتلاك القدرة على قياس حالة او ظاهرة وفي مدة محددة، اذ يساعد هذا المؤشر (الكمي ، النوعي) بوصف حالة المتغيرات تحت الدراسة، وفي مدى مرونتها او استجابتها، قبل الولوج بتحليل واقع المشاريع الريادية.

اولاً: عدد المشروعات الريادية الصغيرة في العراق للمدة (2004-2021):

تشكل المشروعات الصغيرة النسبة الأكبر من إجمالي المشروعات العاملة في الاقتصاد العراقي، والسبب أن لها خصوصية في ارتباطها باحتياجات السكان المحليين المتعددة والمتنوعة وسرعة تلبية هذه الاحتياجات وسهولة انتشارها في مختلف المناطق (الريفية او المدن) وقلة الأموال اللازمة لغرض الإنتاج مع توفير السكان المحليين، ويتضح من بيانات الجدول(1)،ان عدد المشروعات الريادية الصغيرة بلغت (17599)مشروع، بينما بلغ اجمالي الإنتاج (815977845) مليون دينار، اما خلال المدة (2005-2010) شهدت انخفاضاً واضحاً في عدد المشروعات الريادية الصغيرة فقد بلغ (11131) مشروع في عام (2010)،وذلك بسبب قلة الدعم الحكومي وانشغال الدولة بعد عام

(2004) بالاهتمام بالوضع الأمني وصرف اغلب موارد الدولة بهذا الجانب، وكذلك الازمة المالية العالمية في عام (2008)، اما في عام (2011) فقد ارتفعت عدد المشاريع الريادية الصغيرة الى(47281) مشروع وهو اعلى عدد خلال مدة الدراسة، واجمالي الإنتاج بلغ (3896267446) مليون دينار ويرجع السبب الى انتعاش العائدات الحكومية وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية مما ساهم في زيادة تمويل هذا النوع من المشروعات، اما خلال السنوات (2012-2015) اذ شهد عدد المشروعات الريادية الصغيرة انخفاضاً واضحا فقد بلغ عام (2014) (21809) مشروع واجمالي الإنتاج بلغ (1924980220) مليون دينار وذلك بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من الصعوبات التي شكلت عقبة أمام نهضته، سواء تعلق الأمر بالوضع الأمني أو السياسي أو الإداري أو من حيث تزايد معدلات الفساد، حتى تحولت البلاد إلى وضع صعب ومؤسف على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث دمرت البنية التحتية وتدهور النشاط الاقتصادي، ووصلت الأوضاع الاجتماعية إلى درجة شديدة من التدهور بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدها البلد خلال تلك المدة، فضلاً عن هجرة المواطنين بسبب تلك الاحداث، وكذلك انخفاض أسعار النفط، عملت كل تلك الظروف مجتمعة على تدني مساهمة هذا النوع من المشاريع يضاف الى ذلك الانخفاض في اعدادها واعداد العاملين فيها، فيما شهدت المدة(2016-2018)ارتفاعاً واضحاً في عدد المشاريع الصغيرة فقد بلغت(27856) مشروع واجمالي الإنتاج وصل الى(2016330483) مليون دينار، والسبب يعود الى تحسن الوضع الأمني وزيادة الصادرات وتحسن أسعار النفط نسبياً، فضلاً عن استئناف عمل العديد من المشروعات، اما خلال الاعوام(2019 و 2020) نلاحظ ان عدد المشروعات الريادية الصغيرة بلغت مستويات منخفضة كما يظهره الجدول ادناه، وذلك بسبب احداث البلد السياسية والاقتصادية وانخفاض الإيرادات النفطية وزيادة النفقات العامة نتيجة اجتياح فايروس كورونا لمعظم بلدان العالم ومنها العراق والذي أدى الى التعطل الجزئي او الكلي لبعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، في حين عاد للارتفاع عام(2021) نتيجة لزيادة الدعم الحكومي لهذه المشروعات كونها المحور الأساسي في قياده عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتسريع النمو والحد من ظاهرة البطالة والتقليل من نسبة الفقر، ومما تقدم يمكن القول ان هذه المشروعات لها أهمية كبيرة لا يستهان بها سواء في تشغيل العاملين او في زيادة مصادر الدخل، لذا لابد من الاهتمام بها من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام. **(Awad & Et al , 2023 :7)** ويمكن تتبع عدد المشروعات الريادية الصغيرة واجمالي الإنتاج ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004-2021) من خلال الجدول (1):

جدول (1) عدد المشروعات الصغيرة واجمالي الانتاج ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنة	عدد المشروعات الصغيرة	عدد المشتغلين		معدل التغير السنوي %	المجموع	الاجور (الف دينار)	اجمالي الإنتاج (مليون دينار)	مساهمة المشروعات الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي
		اجر	بدون اجر					
2004	17599	42925	21413	-	64338	67704143	815977845	6.52
2005	10088	25077	11302	-0,43	36379	55809507	658655361	11.16
2006	11620	32476	14018	0,15	46494	76709079	1103756794	8.66
2007	13406	35647	18032	0,15	53679	96328627	812441115	13.72
2008	13905	33244	17020	0,04	50264	87986545	798674324	19.66

16.01	815953528	65109035	27780	-0,26	10102	17678	10289	2009
10.41	1556336009	105979212	36898	0,08	11536	25362	11131	2010
5.58	3896267446	406615619	145358	3,25	55739	89646	47281	2011
5.57	4567101970	485557552	146210	-0,08	51832	94378	43669	2012
8.32	3289710372	339055357	92059	-0,37	31984	60075	27694	2013
13.84	1924980220	259762393	84272	-0,21	42968	41304	21809	2014
10.67	1823968011	261491507	67157	0,03	24541	42615	22480	2015
9.47	2079914583	333110574	81920	0,16	28898	53022	25966	2016
10.99	2016330483	304412118	93644	0,07	34690	58954	27856	2017
13.87	1939288736	298801546	83375	-0,08	28758	54617	25747	2018
14.59	1893267583	259871244	75700	-0,05	26388	49312	24576	2019
12.31	1751558796	285908244	86663	0,07	28346	58317	26247	2020
11.95	2519890028	360893415	90894	0,02	28820	62074	26772	2021

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الاحصائية.

ويتبين من خلال الشكل البياني (1)، ادناه ان مساهمة المشروعات الريادية الصغيرة قد شهد تقلبات خلال فترة البحث، ويرجع ذلك الى أسباب منها الازمة الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة، ولاسيما تقلبات اسعار النفط الخام العالمية هذا من جهة، ومن جهة اخرى العمليات الارهابية التي كان يشهدها العراق بين الحين والأخر، جميع هذا الاسباب اسهمت بشكل مباشر في تقلبات مساهمة المشروعات الريادية الصغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (1): مساهمة المشروعات الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً: المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يمثل هذا المؤشر مقدار ما يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام، ويمكن احتساب هذا المؤشر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مجموع السكان، ولا يكشف هذا المؤشر توزيعاً حقيقياً موحداً للدخل بين السكان، إلا أنه يمثل عنصر جوهري من عناصر الحياة حسب الأمم المتحدة وان أهميته تكمن في تحديد المستوى المعاشي للسكان، ومن ثم فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على ارتفاع متوسط نصيب الفرد، ونتيجة لاعتماد المجتمع على بعضه البعض وتداخل التأثير فيما بينه, سيؤثر الارتفاع في متوسط نصيب الفرد على الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستوى الإنتاجية، في حين أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يجعل

الفرد يعاني من الفقر الدائم، مما يمنعه من تلبية احتياجاته الأساسية، لذلك فإن الاهتمام بالواقع الاقتصادي للفرد يعمل على زيادة مستوى معيشة المجتمع بأكمله(**هاشم،2018: 312**).

جدول (2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	عدد السكان نسمه	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي (GDP)	معدل التغير في متوسط الفرد من الناتج
2004	53235358.7	27139585	1961539	-	-
2005	73533598.6	27962968	2629677	0.38	0.34
2006	95587954.8	28810441	3317823	0.30	0.26
2007	111455813.4	29682080	3754986	0.17	0.13
2008	157026061.6	30577798	5135296	0.41	0.35
2009	130643200.4	31664466	4125861	- 0.17	- 0.19
2010	162064565.5	32400205	5001961	0.24	0.21
2011	217327107.4	33088782	6567999	0.34	0.31
2012	254225490.7	33725178	7538151	0.17	0.14
2013	273587529.2	34304693	7975221	0.08	0.05
2014	266332655.1	34819301	7648994	- 0.03	- 0.05
2015	194680971.8	35212600	5528730	- 0.27	- 0.29
2016	196924141.7	26169123	5444537	0.01	- 0.01
2017	221665709.5	37139519	59689459	0.13	0.10
2018	268918874.0	38124182	6685263	0.21	0.18
2019	276157867.6	39127900	7056780	0.03	0.05
2020	215661516.5	40150200	5473795	- 0.22	- 0.24
2021	301152818.8	41190658	7318868	0.40	0.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، وبيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول(2)، يلاحظ أن بعد عام (2003) شهد المؤشر الاقتصادي المتمثل بـ (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) نمواً تدريجياً وبمعدلات كبيرة، نتيجة زيادة العوائد النفطية والذي تمخض عنه ارتفاع في رواتب موظفي الدولة وتوسيع نظام التـأمينات الاجتماعية إلـى أن وصل عام (2013) (**7975221**) مليون دينار وخلال هذه المدة (2004-2013) لم يشهد انخفاض الا في عام (2009) بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، وقد انخفض عام (2014) ليصل الى (**7648994**) مليون دينار الامر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر بالانخفاض لغاية عام (2016) ليصل الى (**5444537**) مليون دينار، تزامناً مع هبوط أسعار النفط الخام والأوضاع الأمنية التي حدثت خلال تلك المدة التي أدت إلى انخفاض العوائد النفطية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، في حين أن السنوات (2017 و2018 و 2019) شهدت نمواً ملحوظاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد عام (2017) (**59689459**) مليون دينار، مقارنة مع عام (2016)، واستمر متوسط نصيب الفرد من الناتج بالزيادة، حتى بلغ عام (2019) (**7056780**) مليون دينار، اما في عام (2020) فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً واضحاً فقد بلغ (**5473795**) مليون دينار والسبب في ذلك يعود الى تفشي فايروس كورونا (COVID-19) وانهيار اسعار النفط الخام

العالمية مما عمل على توقف المصانع و المعامل و المطارات الامر الذي اسهم في انخفاض صادرات القطاع التي يعتمد عليها العراق في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما اثر بشكل واضح على متوسط نصيب الفرد منه، في حين عاد للارتفاع عام (2021) فقد بلغ (**7318868**) مليون دينار، ويعود ذلك الى تعافي أسعار النفط الخام العالمية وتحقيق إيرادات كبيرة ساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام.

ثالثاً: استعراض تحليلي لأداء المشروعات الريادية الصغيرة وعلاقتها بالمؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في العراق للمدة (2004-2021):

يتبين من خلال الجدول (3) ادناه، انه عندما يتغير اجمالي الانتاج بالنسبة للمشروعات الصغيرة فانه سوف يؤثر على متوسط نصيب الفرد اذ يلاحظ ان زيادة اجمالي الانتاج من خلال المدة (2004-2013) ادت الى زيادة متوسط نصيب الفرد من (1961539) مليون دينار في عام (2004) الى (7975221) مليون دينار في عام (2013) اي ان العلاقة طردية وذات اثر ايجابي بينهما وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما خلال المدة (2014-2017) فانه اجمالي الانتاج شهد تذبذب تارة بالانخفاض وتارة اخرى بالزيادة وهذا يعود الى الوضع الغير مستقر الذي شهده العراق، اما خلال المدة (2018-2021) شهد انخفاضاً واضحاً في اجمالي الانتاج بسبب تراجع اسعار النفط الخام بشكل مباشر، حيث يعتبر النفط مصدراً رئيسياً لتمويل المشاريع وهذا النوع منها، وبالتالي فإن تراجع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد، كذلك تأثر متوسط نصيب الفرد بتفشي فايروس كورونا (COVID-19)، حيث تسببت الإجراءات الاحترازية والإغلاق العام في تراجع النشاط الاقتصادي وتضرر العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا يمكن القول ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الإيرادات المتحققة من القطاع النفطي فأي انخفاض في الإيرادات سيؤثر بصورة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على متوسط نصيب الفرد منه، وهذا يطابق منطق النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي تُسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد منه، وان أي انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يمكن أن يؤدي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد.

جدول (3) علاقة المشروعات الصغيرة بالمؤشر الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في العراق للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنة	عدد المشروعات الصغيرة	اجمالي الانتاج للمشروعات الصغيرة	متوسط نصيب الفرد
2004	17599	815977845	1961539
2005	10088	658655361	2629677
2006	11620	1103756794	3317823
2007	13406	812441115	3754986
2008	13905	798674324	5135296
2009	10289	815953528	4125861
2010	11131	1556336009	5001961
2011	47281	3896267446	6567999
2012	43669	4567101970	7538151
2013	27694	3289710372	7975221
2014	21809	1924980220	7648994
2015	22480	1823968011	5528730
2016	25966	2079914583	5444537
2017	27856	2016330483	59689459
2018	25747	1939288736	6685263
2019	24576	1893267583	7056780

2020	26247	1751558796	5473795
2021	26772	2519890028	7318868

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، وبيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تشير نتائج البحث الى ان المشروعات الريادية الصغيرة لم تتمتع بمستوى إنتاجية عالية نظراً لضعف الإدارة لها ولمحدودية تلك الفئة من المشاريع والتي تصب في مصلحة تحقق الأهداف المنشودة لخدمة التنمية المستدامة وهذا يثبت فرضية البحث.

2- تمثل المشروعات الريادية الصغيرة أداة تنموية فعالة تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ابعادها ولاسيما البعد الاقتصادي، وتتسم هذه المشروعات بسهولة التأسيس لعدم حاجة تلك المشروعات الى تكنولوجيا متطورة، بالإضافة الى قدرتها على الإنتاج في مختلف مجالات التنمية.

3- يلاحظ ان العراق يمتلك القدرة على لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع الاستثمارات المحققة للرفاهية مثل الاستثمار من البنى التحتية ومجالات التعليم والصحة.

4- تراجع دور المشروعات الريادية الصغيرة بعد عام (2004) بسبب الوضع الأمني الغير مستقر الذي شهده العراق خلال تلك المدة فضلاً عن ضيق السوق، ألا انه ظهر اهتمام جديد بعد عام (2007) وما شهدته تلك المدة من محاولات لغرض تحريك عجلة الاقتصاد بشكل الصحيح، وازداد دور هذه المشروعات في عام (2009) لغاية عام (2013)، الا انه عاد وانخفض مرة ثانية بعد ذلك بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والصحية التي عاشها العراق، فضلاً عن انخفاض الإيرادات النفطية التي تعد احد مصادر التمويل لهذه المشروعات.

التوصيات:

1- تقليل الاعتماد على قطاع النفط والتمويل من اقتصاد يعمل على الاعتناء بالدرجة الأساس على القطاع النفطي الى اقتصاد قائم على التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل وتنمية قطاعات الإنتاجية الأخرى الزراعية والصناعية الحديثة، لان ذلك سيسهم وبشكل واضح في تحسين المشروعات الريادية الصغيرة عن طريق زيادة الصادرات وخفض الاستيرادات في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في الاقتصاد العراقي.

2- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الريادية الصغيرة التي ستقام قبل تأسيسها للكشف عن مقومات النجاح وأسباب الفشل، وارشاد المستثمرين لاختيار المشروعات التي تتناسب مع الواقع وتحقق شروط الجدوى الاقتصادية، وتقديم دورات تدريبية مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع من خلال مراكز التدريب التابعة للدولة، كون هذا الاجراء سيقلل من الخسائر ويسرع من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تشجيع او تنمية القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الاستثمارية ومعالجة مشكلة البطالة، من خلال رفع مستوى الافراد الذين يمتلكون مهارات فنية لكي يستغلوا المشاريع الخاصة بدلاً من انتظار الوظيفة الرسمية عبر العديد من الانشطة والبرامج والدورات التدريبية ويعد خريجو الجامعات الهدف الاول لهذه البرامج.

4- ضرورة الدعم الحكومي للمشروعات الريادية الصغيرة من خلال حماية منتجاتها من الانحراف التجاري ويتم ذلك بتشريع القوانين الضامنة للنهوض بالمنتجات المحلية، وفرض الرسوم

الجمركية على المنتجات المستوردة، وإخضاع جميع منتجات المشروعات الريادية الصغيرة للرقابة وضمان جودة المنتج.

5- الاستمرار في العمل على زيادة الاهتمام بالمشروعات الريادية الصغيرة التي دعت اليها استراتيجيات التنمية الوطنية عام (2004)، والتأكيد على ان المرحلة القادمة تستدعي العمل الجاد باتجاه الانفتاح والتكامل الاقتصادي بغيه الاستفادة من ثمار التقدم العلمي في تسريع معدلات النمو، طالما ان هذا الانفتاح يدمج اقتصاد البلد في سوق أكبر، الامر الذي يحفز على المنافسة ويسمح بالمزيد من الاستثمار وتوفير فرص العمل، وتحقيق عملية التنمية المستدامة.

المصادر:

- **المصادر باللغة العربية:**

1. ابو النصر، مدحت واخرون(2017)، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

2. ابو غزالة، محمد عبدالله(2014)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار امجد، عمان، الطبعة الأولى.

3. امين، حافظ عبد الامير(2012)، التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2010 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

4. بدران، احمد جابر(2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، القاهرة.

5. البرنوطي، سعاد نائف(2005)، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، الطبعة الاولى.

6. تشوي، جونغ كيونغ(2018)، راس على عقب قصة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ترجمة حسين علي داود و نسرين عبد الجبارة حمزة، ومراجعة عماد عبد اللطيف سالم، 57، بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.

7. الجوادي، بلال كاظم(2009)، هل يمكن تمويل المشاريع الصغيرة بالاعتماد على صيغ التمويل الاسلامية، مجلة دراسات اقتصادية المجلد(21)، العدد(87).

8. حسن، قيس إبراهيم(2013)، دور الخصائص الريادية في تعزيز الالتزام التنظيمي، دراسة استطلاعية لآراء عينة من متخذي القرار في الشركة العامة للصناعات الكهربائية ديالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد التاسع، المجلد(26) العدد(11).

9. الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).

10. الحمداني، محمد نوري (2022)، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).

11. زرقين، عبود (2008)، دور الصناعات الصغيرة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد(12).

12. السكارنه، بلال خلف(2006)، المشاريع الصغيرة والريادة، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى.

13. سمير، ولد باحمو(2016)، دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حالة القطاع الصناعي بولاية أدرار، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار.

14. عبداللطيف، اسار فخري(2018)، المشاريع الصغيرة، البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file- .

15. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
16. عضيبات، ولاء(2021)، ماهي المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ، مجلة اي عربي، المجلد(29)، العدد(13).
17. عواد، خالد روكان (2017)، أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، مجلة جامعة غزة للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلة (25) العدد (3).
18. عواد، خالد روكان واخرون (2020)، تحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2004)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (16)، العدد (52).
19. عوض الله، صفوت عبد السلام(1993)، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
20. كنجو، عبود كنجو(2007)، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، جامعة فيلادلفيا، عمان، المؤتمر العلمي الخامس، 4-5 تموز.
21. مزاهرة، ايمن سليمان(2005)، إدارة المشروعات الصغيرة ، المستقبل للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
22. المنصور ، كاسر نصر جواد(2000)، إدارة المشروعات الصغيرة: من الالف الى الياء ، مطبعة دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، الطبعة الاولى.
23. منظمة العمل الدورية (2002)، التنظيم و التمثيل و الحوار ،2 جنيف .
24. وزارة التخطيط الحسابات القومية، وبيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
25. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الاحصائية.

- **المصادر باللغة الإنكليزية:**

1- Awad , Khalid Rokan & Et al (2023) , Analysis of the relationship between some indicators of sustainable development and economic growth in Iraq for the period (2004-2020) .University of Iraqi conference college Administrative and Economic.
2- Thorsten, Beek,and Aygagari Meghana , Small and Medium Enterprises Across The Global aNew Database , World Bank Policy Research , Working Paper 3127,2003.
3- Mark Casson, Entrepreneurship: Theory; Networks; History , Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010.
4- Veerabhadrappa Havinal, op.cit, p106 Richard L. Daft, Management, 8thedition, Thomson South Western, USA, Masson, 2008.
5- Robert Lussier, Management Fundamentals: Concepts; Applications; Skill Development, 4th edition, South Western, USA, Masson, 2009.
6- Richard L. Daft, Management, 8thedition, Thomson South-Western, USA, Masson, 2008.